

مساهمة القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر

د. أميرة دباش، جامعة أم البواقي

د. فريد خميلي، جامعة أم البواقي

المخلص: تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الاستمارة حيث تم توزيعها على عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية بين القوائم المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث تعد من أهم مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، القرارات الاستثمارية، سوق الأوراق المالية.

Abstract: This study seeks to identify the contribution of Financial Statements to investment decisions in the stock market, in order to achieve the objectives of the study was used the questionnaire where distributed on a sample of investors on Algeria, was the use of statistical analysis spss.

The study concluded that there is a positive role has a statistical significance between the Financial Statements and investment decisions, where is one of the most important sources of information on which investors in making decisions.

Keywords: The Financial Statements, investment decisions, stock market

مقدمة:

نظرا لما يشهده العالم من تطورات معاصرة في بيئة الأعمال التي مست جميع الميادين، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات أمام المؤسسات، ومنها المشكلات المحاسبية والتي ترجع أساسا إلى اختلاف المعايير المحاسبية بين الدول، الأمر الذي أدى إلى حتمية تزايد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية التي تعتبر نتاج النظام المحاسبي، خاصة أنها تعد حجر الأساس لأي عملية اتخاذ قرار والمبني على مقارنة هذه المعلومات بين مؤسسات عدة أو بين سنوات عديدة، فاستلزم الأمر ضرورة تطوير الوظيفة المحاسبية في أساليبها للقياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، إذ كانت أولى الجهود المبذولة هو إصدار معايير دولية محاسبية غايتها التوحيد المحاسبي لأجل الحد من الفروقات في الطرق والقواعد المحاسبية وإيجاد أسس موحدة حتى يتم إنتاج معلومات قابلة للمقارنة تقضي على الاختلافات القائمة بين الدول في الممارسات المحاسبية وبين المؤسسات وأخرى أي إمكانية المقارنة بينها بما يرشد قرارات أصحاب العلاقة.

إذ نجد أن مخرجات النظام المحاسبي المالي تتكون من قوائم وتقارير مالية، تهدف إلى توفير معلومات تتعلق بالوضع المالية ونتائج نشاط المؤسسة، وتمكن كذلك من الوقوف على حقيقة التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية، وتضاف إلى هذه القوائم المالية معلومات أخرى إضافية تكون مكملة للمعلومات التي تحتويها القوائم المالية من خلال الإفصاح عن مختلف الطرق والمبادئ المحاسبية التي

اتبعتها المؤسسة في إعداد قوائمها، كما يوجد أيضا تقارير مالية تكون عادة منفصلة على القوائم المالية بسبب كون هذه الأخيرة تحتوي على معلومات وصفية تبيّن فيها مختلف الخطط المستقبلية والتشغيلية للمؤسسة، حيث يمكن استخدام هذه التقارير المالية في تقييم وضعية المؤسسة المالية من خلال تحديد أسعار الأسهم، وتحليل تلك المعلومات لأجل اتخاذ قرار بيع أو شراء تلك الأوراق المالية للمؤسسة والذي تعد من أهم القرارات التي تتخذ .

ويعد قرار الاستثمار من أصعب القرارات التي يتخذها الفرد وذلك لضعف امكانية تعديله أو الرجوع فيه لأن المستثمر يتعرض فيه لمخاطر عديدة، إذ يستلزم عليه الحصول على أكبر عائد وبأقل مخاطرة، ويهدف المستثمر دائما إلى ترشيد قراره الاستثماري من خلال اختياره المناسب لأفضل المقترحات الاستثمارية المتاحة من أجل زيادة أرباحه فتجده يختار البديل الذي يحقق له أكبر الأرباح والذي يتماشى مع إمكانياته وحاجاته، ولأجل ذلك فإن المستثمر يحتاج إلى المعلومات المحاسبية التي تتميز بالجودة ليستخدما في التنبؤ بربحية ومخاطر الاستثمار ومن ثم المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المختلفة.

وتأسيسا على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تظهر من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية؟

فرضيات الدراسة: بناء على سؤال الدراسة الرئيسي، يمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:
يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للقوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية عند مستوى

معنوية 0.05

أهمية الدراسة: تتجسد أهمية هذه الدراسة من أهمية القوائم المالية في أنها أساسا جوهريا وهاما يعتمد عليها متخذ القرار في ترشيد القرارات الاستثمارية السليمة، حيث أن زيادة فعالية وكفاءة الإفصاح المحاسبي يؤثر على مستخدمي هذه القوائم المالية، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتكون إضافة علمية تبحث في بيان الدور الذي تؤديه القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- دراسة الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية لكي تفي بأغراض مستخدميها؛
- معرفة كيفية اتخاذ القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة عليها؛
- التعرف على طبيعة الدور الذي تتركه القوائم المالية على اتخاذ القرار الاستثماري؛
- توضيح علاقة الإفصاح الذي تتضمنه القوائم المالية بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بعينة

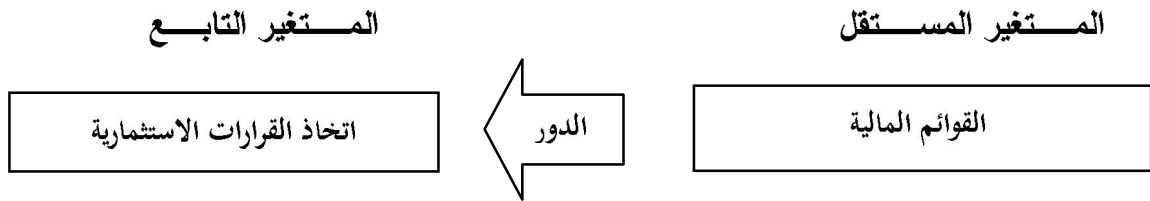
الدراسة.

المنهج المستخدم:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة، تمت معالجة الدراسة بإتباع **المنهج الوصفي** وذلك بالتطرق إلى الإطار النظري للقوائم المالية والقرارات الاستثمارية والمنهج التحليلي عند التطرق إلى دور القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية من خلال تحليل نتائج دراسة الحالة واختبار الفرضيات، كما سيتم الاعتماد على الاستمارة كأداة لجمع البيانات في دراسة الحالة، وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) وبرنامج (Nvivo).

نموذج الدراسة: من أجل اختبار فرضيات الدراسة فقد تم تصميم النموذج الآتي:

شكل رقم 1: نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحثين

الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع وتتقاطع معه في بعض النقاط، ومن أهم هذه الدراسات:

1/ أوس صباح غني، تطوير ميكانيكية استعمال المعلومات المحاسبية في صناعة القرار الاستثماري، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 16، 2014:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجيات التي يعتمد عليها المستخدمون والمحاسبين في توجيه اهتمامهم نحو هدف مقابلة حاجة المستخدمين بالمعلومات المحاسبية الملائمة والعوامل التي تتحكم فيها.

أما نتائج الدراسة فقد تم التوصل إلى أن ليست المنفعة الاقتصادية هي التي تخضع لطريقة تفكير المستخدم بل هناك العديد من المتغيرات النفسية والعاطفية التي تؤثر على صناعة القرار المالي وأن هناك 90% من المستثمرين ينظرون إلى أن الربح ونسبة التوزيعات هم الأساس الوحيد لصناعة القرار الاستثماري.

2/ سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطوير الأسواق المالية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010/2009:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسس والقواعد ومحاور التوحيد المحاسبي الدولي، والإصلاحات الضرورية لكي تتماشى مع الحقائق الجديدة للعولمة، ومعرفة العوائق التي تواجه الجزائر ومختلف المستلزمات الضرورية لتطبيقها.

أما نتائج هذه الدراسة فقد توصلت إلى أن المخطط الوطني للمحاسبة 1975 غير قادر للاستجابة للمتطلبات الجديدة حيث فرض إصلاح هذا المخطط وإعادة النظر فيه، وأن الأنظمة المحاسبية المالية قادرة على استيعاب هذه الحقائق والوقائع الجديدة وهذا ما يساعد على ترشيد قرارات اختيار البنى الاستثمارية والمالية والقدرة على متابعة تطور عوائدها.

3/ سعاد سعيد غزال، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2012:

حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية والتعرف على مختلف مفاهيم الجودة والخصائص التي تتعلق بالمعلومات المحاسبية. أما النتائج المتوصل إليها فقد توصلت الدراسة أنه تزداد أهمية الإفصاح وتأثيره على القرارات الاستثمارية كلما زاد مستوى الشفافية والملائمة والوقتية وإمكانية الاعتماد عليها، حيث أن جودة الإفصاح ترفع من أهمية التقارير المالية، وأن المعلومات المحاسبية تعد مؤشرا من مؤشرات قياس الأداء لترشيد القرارات الاستثمارية.

رغم كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إلا أننا لمسنا بعض أوجه الاختلاف في هذه الدراسات ومن أهمها تركيزها على البيئة الخاصة بها، حيث أغلبيتها أجريت في بيئة غير البيئة التي ستقوم فيها دراستنا، وهذا ما سيساهم في إضافة أكاديمية جديدة للبيئة الجزائرية.

الإطار النظري للدراسة:

سنقتصر من خلال هذا الجانب النظري على القوائم المالية، اتخاذ القرارات الاستثمارية.

1- مدخل للقوائم المالية: يوجد العديد من التعاريف المقدمة للقوائم المالية، لعل من أبرزها الآتي:

القوائم المالية هي " الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي مؤسسة، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن يستفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة"¹.

إذ تعد على أنها "الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدققاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على

التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المؤسسة، حيث تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عمليات اتخاذ القرارات².

أما النظام المحاسبي المالي فقد عرف القوائم حسب المادة 26 من القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي على أنها "تلك القوائم المالية التي تبين الوضعية المالية للمؤسسة ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه"³.

وعليه يمكن تعريف القوائم المالية على أنها وسيلة يتم استخدامها لغاية إبلاغ الأطراف الخارجية بمختلف المعلومات خلال فترة زمنية معينة لاتخاذ القرارات المناسبة.

وتتمثل الأسس التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات عند عرض القوائم المالية في:⁴

- من أجل استيعاب المعلومات الهامة في القوائم المالية فإنه يجب اختيار الشكل واستخدام المصطلحات وتبويب عناصر القوائم المالية؛
- ضرورة تجميع البنود غير الهامة كل في حد ذاتها مع البنود التي تمثلها إلى حد كبير بحكم نوعيتها؛

• القيام بمقارنة كل مدة مالية بنتائج المدة المالية السابقة من أجل اكتساب القوائم المالية لفائدة إضافية، وعليه فإنه لا بد أن تعرض القوائم المقارنة والتي يجب أن تحتوي على المعلومات الخاصة بكافة المدة التي تشملها القوائم المالية؛

• يجب تقديم شرح وإيضاحات لأي تغييرات في أساس عرض عناصر القوائم المالية من مدة إلى أخرى وفق لما يتطلبه هذا المعيار؛

• إعطاء لكل قائمة مالية عنوان معبر عن محتوياتها يشمل اسم المؤسسة التي أصدرتها وشكلها النظامي (شركة مساهمة، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن....) ، والمدة التي تغطيها القوائم المالية؛

• تقديم عناوين تتعلق بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بحيث يوضح ما تحتويه من معلومات وأيضاً لا بد من مراعاة ترقيم الإيضاحات والإشارة إليها في القائمة المالية المتعلقة بها؛

• يجب أن تشمل القوائم المالية عن الإيضاحات المرفقة لأنها جزء لا يتجزأ من القوائم المالية. وتقوم القوائم المالية على مجموعة من الفروض المحاسبية: حيث تعرف الفروض المحاسبية عموماً بأنها "تمثل مقدمات يجب قبولها في الإطار الفكري المحاسبي ولا يمكن التحقق من صحتها، كونها تمثل أساساً للإطار الفكري، يصلح للاستدلال والاستنباط والتوصل إلى المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة في المهنة"⁵.

وركز هذا التعريف على طريقة الوصول إلى المبادئ والقواعد المحاسبية ولأجل ذلك فإنه يتم وضع فروض يجب قبولها وصالحة للاستدلال، حيث يمكن القول أن الفروض المحاسبية عبارة عن مقدمات

يجب قبولها وهي كالأداة التي يجب إتباعها عند البحث في القواعد المحاسبية كما تعتبر أساسا للإطار الفكري.

ويمكن تقسيم الفروض المحاسبية الى:

فرض الاستمرار: يبين هذا الفرض أن المؤسسة سوف تستمر لفترة طويلة من الزمن، وبالرغم من معرفة المحاسبين أنه لا يكون استمرارية ما لا نهاية إلا أنهم يتوقعون أن هناك استمرار للمؤسسة لفترة طويلة من الزمن وبالتالي القدرة على الوفاء والالتزامات وتحقيق الأهداف. وإن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية فإنه يكون ملائم في حالة عدم التأكد من استمرارية المؤسسة ويكون المدخل الملائم هو مدخل التصفية حيث يتم تقديم الأصول بصادفي القيمة المحققة (سعر البيع - تكلفة التصفية) بدلا من سعر الاستحواذ (التكلفة التاريخية). كما يؤكد هذا الفرض على ضرورة توزيع تكلفة الأصول الثابتة من أجل تحديد مصروف الاستهلاك أو الاستنفاد الخاص بالفترة. كما يبرز أهمية مبدأ تقسيم الأصول والالتزامات إلى طويلة وقصيرة الأجل في قائمة المركز المالي (الميزانية)⁶.

فرض الوحدة النقدية: يقوم هذا الفرض على أن وحدة النقد وهي المقياس الذي يعتمد أساسا لإثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية، حيث أن قيمة هذه الوحدة ستبقى في الظروف العادية مستقرة وضمن مستويات مقبولة من التغير⁷.

فرض الوحدة المحاسبية: يمثل هذا الفرض حيز الزاوية في نظرية المحاسبة فهو فرض لا يكاد يخلو منه مرجع علمي واحد لأنه يحدد دائرة النشاط والعمليات للمؤسسة، والتي تمثل محور اهتمام القياس المحاسبي وإعداد القوائم والتقارير المالية المتعلقة بتلك المؤسسة بدقة وبصورة مستقلة عن المؤسسات الأخرى⁸.

إن الفروض السابقة الذكر تمثل حقائق يجب قبولها من أجل التطبيق السليم للمحاسبة، فلا يمكن تجسيد النظام المحاسبي المالي إلا من خلال اعتماد هذه الفروض، إذ لا يمكن إعداد قوائم مالية إلا من خلال فرض أن المؤسسة ستستمر لفترة طويلة الأجل وكذا فرض وحدة النقد والوحدة المحاسبية.

2- مدخل لاتخاذ القرارات الاستثمارية: وفيما يخص تعريف القرارات الاستثمارية، فإنه يوجد العديد من التعاريف التي قدمت من قبل الباحثين ومن أهمها الآتي:

القرار الاستثماري هو "القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح أو فائدة على عدة فترات متتالية"⁹.

ويعرف القرار الاستثماري أيضا على أنه "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها"¹⁰.

ومن خلال التعريفين السابقين فإنه يمكن تعريف القرار الاستثماري فإنه عملية المفاضلة بين عدة بدائل استثمارية متاحة للمستثمر الذي يريد تحقيق أكبر الأرباح من خلال تحمله لأقل المخاطر.

وهناك ثلاثة مواقف تواجه المستثمر وتتطلب منه اتخاذ قرار، حيث تتوقف طبيعة القرار على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظره، وتندرج تحت القرارات الآتية¹¹:
قرار الشراء: في هذه الحالة فإن المستثمر يرى ويشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية والتي تتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة أكبر من سعرها السوقي أي أن السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية، وهذا ما يدفع المستثمر لشراء الأداة رغبة منه في تحقيق الأرباح لأنه يتوقع أن يرتفع سعرها السوقي.

قرار عدم التداول: في هذه الحالة يكون السوق في توازن فبعد ارتفاع السعر (الحالة السابقة) ويستمر في ذلك إلى أن يصل إلى التساوي بين السعر السوقي وقيمة الأداة، وهذا ما يؤدي إلى توقف الشراء وتوقف البيع لغياب الحافز، فيكون بذلك القرار الاستثماري المناسب هو عدم التداول فالمستثمر في هذا الطرف لا يتوقع تحقيق عوائد ولا يتوقع تحقيق إلا إذا تغيرت الظروف السائدة.

قرار البيع: في هذه الحالة وبعد مرور السوق بحالة تساوي السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق لتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد، حيث أن أي مستثمر يرى بأنه مازال أقل من مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة يزيد عن قيمة، وهو ما يعمل على ارتفاع السعر عن القيمة وهو ما يعمل على دفع غيره فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار بيع.
وهناك عوامل يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار الاستثماري وتتمثل في¹²:

• **التدفقات النقدية الداخلة والخارجة:** كما يدخل في هذا العنصر أيضا ثمن شراء الأصول الثابتة والتي تتم على عدة سنوات .

• **التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بتشغيل وإدارة الأصل الاستثماري:** حيث يكون ذلك على مدى العمر الاقتصادي للأصل مع مراعاة ومن الضروري الأخذ في الحسبان التغيرات المتوقعة في الأصول المتداولة خلال الفترة.

• **التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصول الاستثماري:** ومن هذه التدفقات نجد التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصل وعلى الرغم من صعوبة تقدير قيمتها إلا أن إهمالها وعدم أخذها في الحسبان يترتب عليه قرار خاطئ من عدم إغفال نفقات تخريب الأصل.

• **الأخذ في الحسبان التدفقات الخارجة والمتمثلة في الضرائب:** حيث أنه وبافتراض أن المؤسسة حققت ربحا فإن كل الأعباء المترتبة على الاستثمار تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى الربح الضريبي وبالتالي فهي تحقق وفرا أو مكاسب ضريبية عن كل فترة.

الإطار التطبيقي للدراسة:

تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال معرفة آراء عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر بشأن القوائم المالية ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية، كما سيتم إجراء مقابلة مع ستة أفراد من متخذي القرارات الاستثمارية وتحليلها باستخدام برنامج Nvivo.

1- دراسة إحصائية لعينة من المستثمرين:

تم اختيار عينة من المستثمرين لإجراء دراسة إحصائية حول آراء هذه العينة، من خلال استخدام أداة الاستمارة ومعالجتها ببرنامج SPSS، وفي الأخير اختبار صحة الفرضيات. وقد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي، وهو مقياس فعال من أجل بلوغ أهداف الدراسة حيث أنه ووفقاً لهذا المقياس تكون أوزان الإجابات كالآتي:

جدول رقم 01: مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

1-1 عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من الفئات التي تمثل أهم مستخدمي القوائم المالية والذي يمتلكون الخبرة العلمية والعملية والمتخصص في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية ولديهم القدرة على دراسة وفهم القوائم المالية، وهم المستثمرين والمساهمين كونهم المعنيون بهذه المعلومات المحاسبية ويستخدمون ويدرسون بعناية القوائم المالية والتقارير المالية للمؤسسة نظراً لصعوبة اتخاذهم لقرار الاستثمار.

ولقد تم توزيع 90 استمارة، حيث تم استرجاع 85 استمارة أي أن نسبة الاسترجاع 94.44% وهي نسبة صالحة للدراسة.

1-2 أدوات البحث الميداني: إن الأساليب الإحصائية التي تفيد في مثل هذه الدراسات تتمثل في:

- معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية Split- Half للتأكد من مدى ثبات الاستمارة؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة والقيام بترتيبها حسب درجة الموافقة؛
- معامل الارتباط بيرسون لبيان علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛
- الانحدار البسيط لتحديد شكل واتجاه العلاقة.

1-3 ثبات أداة الدراسة: لتحقق من ثبات أداة الدراسة تم حساب ألفا كرونباخ والجدول الموالي يبين ذلك:

1-3-1 معامل ألفا كرونباخ:

جدول رقم 02: مدى ثبات محاور الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ
2	المحور الأول: القوائم المالية	0.74
6	المحور الثاني: اتخاذ القرارات الاستثمارية	0.82
7	الاستمارة ككل	0.80

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق تبين أن معامل الثبات بلغ نسبة 80% وهي نسبة عالية، إذ يعد مقبول لأغراض الدراسة وهذا ما يدل على ثبات محاور الدراسة.

1- 3-2 الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية Split- Half :

هذا المقياس يقيس أيضا الثبات الداخلي لأداة الدراسة من خلال تقدير الثبات بين نصفي المقياس وحساب قيمة الارتباط بينهما، والجدول الموالي يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول 03 : نتائج اختبار التجزئة النصفية

Statistiques de fiabilité			
,696	Valeur	Partie 1	Alpha de Cronbach
22 ^a	Nombred'éléments		
,677	Valeur	Partie 2	
22 ^b	Nombred'éléments		
44	Nombre total d'éléments		
,607	Corrélation entre les sous-échelles		
,756	Longueurégale	Coefficient de Spearman-Brown	
,756	Longueurinégle		
,754	Coefficient de Guttman split-half		

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معامل الارتباط سبيرمان برون بلغ 0.756 مما يدل على أن هناك ارتباط بين نصفي استمارة الدراسة، كما نلاحظ أن معامل Guttman split-half لهذا المقياس قد بلغ 0.754 وهي قيمة موجبة ومرتفعة، وعليه ووفقا لهذه النتائج فإن أداة الدراسة تتمتع بالثبات.

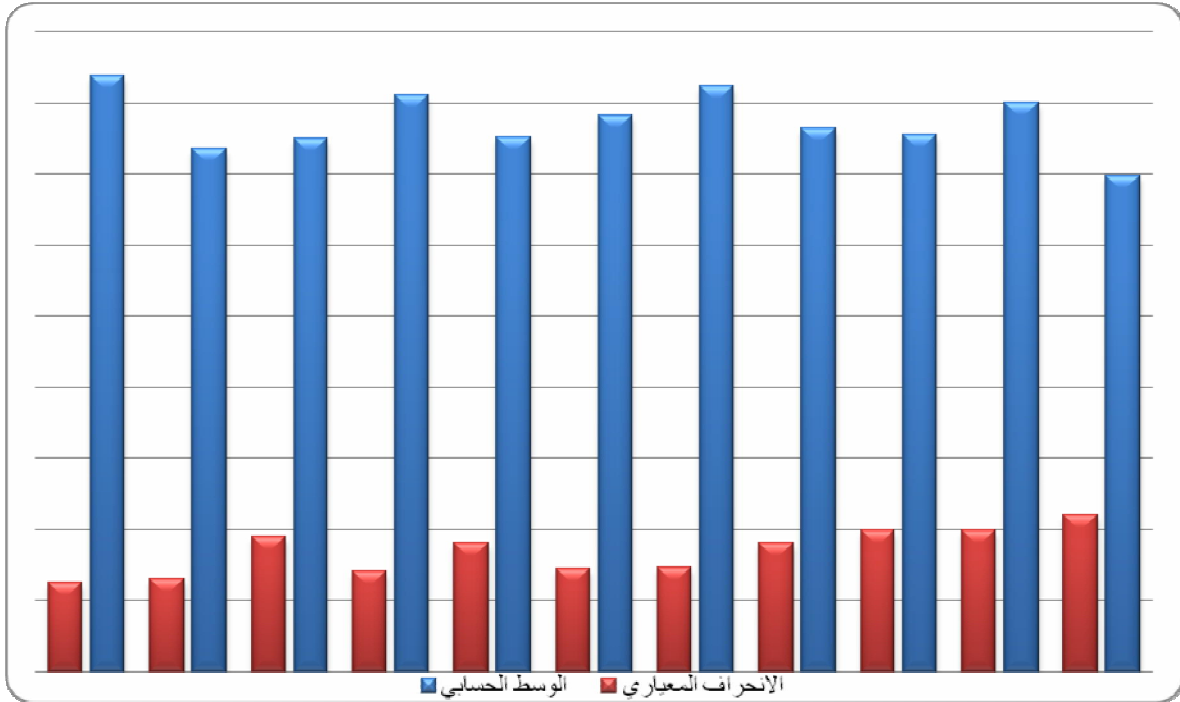
1-4 تحليل إجابات أفراد العينة نحو محور القوائم المالية:

جدول رقم 04: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور القوائم المالية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تستخدم القوائم المالية في التنبؤ بمستقبل المؤسسة والحكم على مدى كفاءة الإدارة	3.49	1.11	11
2	تساعد القوائم المالية في تحديد التأثيرات على الوضع المالي من حيث الاستثمار النقدي وغير النقدي	4.00	1.00	4
3	تقدم القوائم المالية مختلف اتجاهات السيولة والربحية	3.78	1.00	7
4	تساعد القوائم المالية في تقييم مدى حاجة الإدارة المالية في التوسع لأنشطتها الاستثمارية	3.82	0.91	6
5	تحتوي القوائم المالية على مؤشرات مالية تساعد متخذ القرار في تشخيص قرار الاستثمار السليم	4.12	0.74	2
6	يساعد المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في تقدير العائد والمخاطرة من وراء التمويل والاستثمار	3.91	0.73	5
7	تحدد قائمة الميزانية نقاط القوة والضعف في تقييم السياسات التي تتبناها المؤسسة في مجال التمويل والاستثمار	3.76	0.91	8
8	يوفر جدول حسابات النتائج معلومات تتعلق بنتيجة أعمال المؤسسة سواء ربح أو خسارة	4.06	0.71	3
9	توفر قائمة التدفقات النقدية إمكانية التنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي المستقبلي للمؤسسة	3.75	0.95	9
10	توفر قائمة حركة الأموال النتيجة الصافية وتوزيعات هذه النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية	3.68	0.66	10
11	توفر الملاحق مختلف المعلومات الإضافية والتي لم تظهر في صلب القوائم المالية	4.19	0.63	1
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	3.86	0.33	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

شكل رقم 02: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور القوائم المالية



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel

من الجدول والشكل السابقين جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "توفر الملاحق مختلف المعلومات الإضافية والتي لم تظهر في صلب القوائم المالية" بمتوسط حسابي 4.19 وانحراف معياري 0.63 بدرجة موافق وهذا ما يدل على أهمية الملاحق كأداة مكملة للقوائم المالية فإظهار مختلف المعلومات التي يحتاجها المستثمر في ترشيد قراره، أما الفقرة "تحتوي القوائم المالية على مؤشرات مالية تساعد متخذ القرار في تشخيص قرار الاستثمار السليم" فقد جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.12 وانحراف معياري 0.74 وهذا ما يبين أن أفراد العينة موافقون على أن القوائم المالية توفر عدة مؤشرات مالية يستطيع المستثمر من خلالها اتخاذ قرار رشيد، فيما حصلت الفقرة "يوفر جدول حسابات النتائج معلومات تتعلق بنتيجة أعمال المؤسسة سواء ربح أو خسارة" على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.06 وانحراف معياري 0.71 وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافق على أهمية جدول حسابات النتائج في تقديم معلومات تتعلق بنتائج أعمال المؤسسة من رقم الأعمال ومبيعات وغيرها من ذلك، وقد وافق أفراد العينة على الفقرة "تساعد القوائم المالية في تحديد التأثيرات على الوضع المالي من حيث الاستثمار النقدي وغير النقدي" بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 1.00 إذ تبين القوائم المالية كل التغيرات التي تطرأ على الوضعية المالية سواء كانت نقدية أو غير نقدية، أما المرتبة الخامسة فقد جاءت للفقرة "يساعد المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في تقدير العائد والمخاطرة من وراء

التمويل والاستثمار " بمتوسط حسابي 3.91 وانحراف معياري 0.73 إذ نجد موافقة الأفراد على احتواء القوائم المالية مجموعات من المعلومات سواء محاسبية أو مالية تبين فيها عائد الاستثمار سواء كان ربح أو خسارة، وتعد القوائم المالية التي تتم الإفصاح عنها من قبل المؤسسة والتي تحتوي على معلومات مالية تم تحليلها وعلى خطط مستقبلية لتوسيع نشاطها الاستثماري في ترشيد قرار المستثمر وهذا ما وافق عليه أفراد العينة في الفقرة "تساعد القوائم المالية في تقييم مدى حاجة الإدارة المالية في التوسع لأنشطتها الاستثمارية" بمتوسط حسابي 3.82 وانحراف معياري 0.91، وقد وافق أفراد العينة على الفقرة "تقدم القوائم المالية مختلف اتجاهات السيولة والربحية" بمتوسط حسابي 3.78 وانحراف معياري 1.00، إذ تبين القوائم المالية الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة معينة سواء كانت ربح أو خسارة أو تبين مختلف التدفقات النقدية الداخلية والخارجية. وقد جاءت في المرتبة الثامنة الفقرة "تحدد قائمة الميزانية نقاط القوة والضعف في تقييم السياسات التي تتبناها المؤسسة في مجال التمويل والاستثمار" بمتوسط حسابي 3.76 وانحراف معياري 0.91 وهذا ما يبين أهمية هذه القائمة بالنسبة للمستثمر والتي لا يمكن الاستغناء عنها. وقد وافق أفراد العينة على الفقرة " توفر قائمة التدفقات النقدية إمكانية التنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي المستقبلي للمؤسسة " والتي جاءت في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 0.95. أما الفقرة توفر قائمة حركة الأموال النتيجة الصافية وتوزيعات هذه النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية" فقد حصلت على المرتبة العاشرة كونها تحصلت على متوسط حسابي 3.68 وانحراف معياري 0.66، إذ تعد هذه القائمة بالنسبة للمستثمر أهمية كبيرة كونها تبين له حركة أموال المؤسسة خلال فترة معينة، إذ تبين مختلف توزيعات الأرباح في حالة توزيع الأرباح. وفي الأخير وافق أفراد العينة على الفقرة " تستخدم القوائم المالية في التنبؤ بمستقبل المؤسسة والحكم على مدى كفاءة الإدارة " بمتوسط حسابي 3.49 وانحراف معياري 1.11 إذ تعد القوائم المالية كأداة تنبؤية للمستثمر في حجم المخاطر التي يتعرض لها عند الاستثمار والحكم على كفاءة المؤسسة في الإدارة من خلال الخطط المستقبلية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن أفراد العينة وافقوا على هذا المجال وهذا ما تبين من خلال المتوسط الحسابي العام الذي كان 3.86 والانحراف المعياري 0.33، إذ أن أفراد العينة يعتبرون أن القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يحتاجون إليها عند اتخاذ قرارهم الاستثماري خاصة أن الملاحق لاقت اهتمام كبير، كون دور هذه الأخيرة في الإفصاح عن مختلف السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة والإفصاح عن مختلف المؤشرات التي تهتم المستثمرين من عائد السهم وقيم الأسهم

والسندات، ليلبيها جدول حسابات النتائج وقائمة الميزانية الذي يعبران على وضعية المؤسسة ونتائج أعمالها، وفي الأخير قائمة التدفقات النقدية و جدول حركة الأموال الذي يبين كل منهما مختلف الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية وتغيرات حركة الأموال.

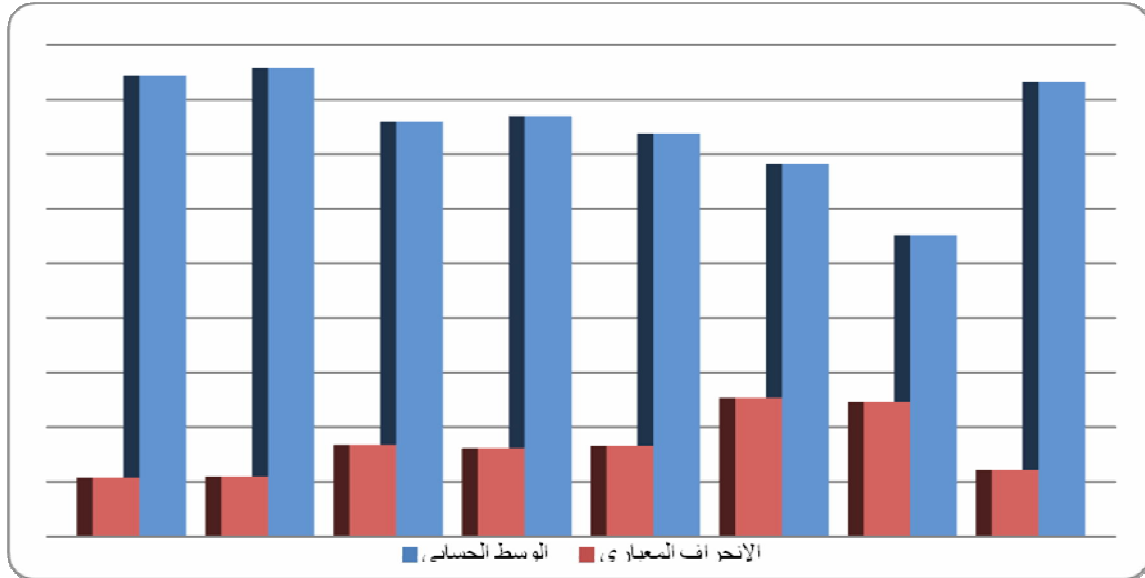
1-4 تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني اتخاذ القرارات الاستثمارية:

جدول رقم 05: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور اتخاذ القرارات الاستثمارية

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	رقم
3	0.61	4.16	إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة	1
8	1.23	2.76	في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري	2
7	1.27	3.41	إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب	3
6	0.83	3.69	يتخذ المستثمر دائماً قرارات استثمارية رشيدة يمكنها من حل مشاكلها	4
4	0.81	3.85	تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية	5
5	0.84	3.80	يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية	6
1	0.55	4.29	إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها	7
2	0.54	4.22	يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة الأيرادية وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد	8
	0.42	3.77	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

شكل رقم 03: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور اتخاذ القرارات الاستثمارية



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين جاءت في المرتبة الأولى للفقرة "إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها" بمتوسط حسابي 4.29 وانحراف معياري 0.55 أي موافق بشدة حيث أن أساس أي قرار استثمار رشيد هو الحصول على معلومات ذات جودة عالية وتتميز بمجموعة من الخصائص هذا ما سيساهم في ترشيد القرار، أما الفقرة "يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة الإيرادية وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد" فقد نالت المرتبة الثانية بدرجة موافق بشدة بمتوسط حسابي 4.22 وانحراف معياري 0.54، إذ أن العينة أبدت وبشدة أن أي قرار استثماري فإن الغاية منه تتمثل في تحقيق أرباح على المدى الطويل، أما المرتبة الثالثة فقد كانت للفقرة "إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة" بمتوسط حسابي 4.16 وانحراف معياري 0.61 وهي تنتمي لدرجة موافق، أما المرتبة الرابعة فقد جاءت للفقرة "تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية" بمتوسط حسابي 3.85 وانحراف معياري 0.81 إذ وافقت العينة على أن اتخاذ القرار الاستثماري لا بد أن يكون مبني على أسس مدروسة وتشارك فيه مجموعة من الخبراء التي تبدي رأيها حول القرار، وقد حازت الفقرة "يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية" على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.80 وانحراف معياري 0.84 وهو أن المعلومات المحاسبية والمالية هي أساس اتخاذ القرار الاستثماري، وقد وافقت العينة على الفقرة "يتخذ المستثمر دائما قرارات استثمارية

رشيدة يمكنها من حل مشاكلها" بمتوسط حسابي 3.69 وانحراف معياري 0.83 وهي نفس الدرجة السابقة، أما الفقرة " إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب" بمتوسط حسابي 3.41 وانحراف معياري 1.27 فقد أيدوا على أن اتخاذ قرار استثماري مبني على أساس شخصي أو ميول نفسي يصعب أن يكون رشيد، ونالت الفقرة " في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري" بمتوسط حسابي 2.76 وانحراف معياري 1.23 إلى محايدة أفراد العينة كونهم لا يمكن اتخاذ قرار استثماري دون دراسة مختلف جوانبه وليس من خلال الحكم الشخصي أو الميول الذاتي.

من خلال الإجابات السابقة لأفراد العينة ومن خلال الوسط الحسابي تبين أن المتوسط الحسابي لأفراد العينة 3.77 وانحرافه المعياري 0.42 وهذا ما يبين أن أفراد العينة إجاباتهم كانت موافقة على دور المعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد القرار الاستثماري خاصة إذ تميزت بجملة من الخصائص وإذ كانت ذات جودة عالية، وأن أي قرار رشيد يكون مبني على أسس مدروسة وليس الحكم على أساس شخصي لأن قرار الاستثمار يعد من أهم القرارات ويتميز بجملة من الخصائص أهمها الخطورة.

1-5 اختبار فرضيات:

سنحاول اختبار فرضيات الدراسة، من خلال استخدام معامل الانحدار البسيط، معامل الارتباط ومعامل التحديد، حيث من خلاله يتم رفض أو قبول فرضية الدراسة، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار الفرضية :

جدول رقم 06: نتائج اختبار الفرضية

اتخاذ القرارات الاستثمارية		القوائم المالية			
0.465	1	معامل الارتباط محور 1			
0.000		مستوى المعنوية			
85	85	عدد العينة			
1	0.465	معامل الارتباط محور 2			
	0.000	مستوى المعنوية			
85	85	عدد العينة			
الخطأ المعياري للتقدير 0.375		معامل التحديد (R^2) 0.216			
(F) 22.88 مستوى المعنوية: 0.000					
المتغير	b	SEB	بيتا β	قيمة T	معدنية T

0.002	3.133	-	0.478	1.497	الثابت
0.000	4.783	0.465	0.123	0.589	مجال 1

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود دور ذو دلالة إحصائية بين القوائم المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية حيث بلغ معامل الارتباط $R(46.50\%)$ ، ومعامل التحديد $R^2(21.60\%)$ أي ما قيمته 21.60% من التغير في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في مستوى القوائم المالية والباقي يرجع لأسباب أخرى، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من $0,05$ أي علاقة معنوية، أما الخطأ المعياري للتقدير فقد بلغ (0.375) ، وهذا ما يبين صغر الأخطاء العشوائية أي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة F البالغة 22.88 ، وقد بلغت قيمة معلمة الميل 0.589 أي أن الزيادة في الاعتماد على القوائم المالية بمقدار درجة واحدة تؤدي إلى زيادة في اتخاذ القرارات الاستثمارية بـ 0.589 درجة وقد بلغت معلمة التقاطع 1.497 بمستوى معنوية 0.002 وهي أقل من 0.05 ، وهذا يدعونا إلى قبول الفرضية أي أن هناك دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للقوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2- تحليل نتائج المقابلة

سيتم تحليل نتائج المقابلة من خلال الاعتماد على المقاربة المعجمية، المقاربة اللغوية، مقاربة الخرائط المعرفية، بالاعتماد على برنامج تحليل المقابلات NVivo وهو برنامج يستخدم في التحليل الكيفي، والجدول الموالي يبين أسئلة المقابلة:

جدول رقم 07: دليل المقابلة

الرقم	السؤال
01	حسب رأيك ماذا يعني النظام المالي المحاسبي وماذا تعني مخرجاته؟
02	حسب رأيك ماذا يعني القرار الاستثماري وكيف يتم اتخاذه؟
03	بالنسبة إليكم ماذا تعني جودة المعلومات المحاسبية وما دورها في ترشيد القرارات الاستثمارية؟
04	بالنسبة إليكم ما ذا يعني عدالة الإفصاح المحاسبي وما دوره في ترشيد القرارات الاستثمارية؟
05	حسب رأيكم ما دور القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية؟
06	حسب رأيكم ما دور التقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية؟
07	بالنسبة إليكم ما دور مخرجات النظام المالي المحاسبي في ترشيد مثل هذه القرارات؟

المصدر: إعداد الباحثين

1-2 المقاربة المعجمية: يظهر الجدول الآتي تكرار المفردات الأكثر ترددا في إجابات الأفراد الذين تمت معهم المقابلة.

جدول رقم 08 : تردد المصطلحات الأساسية للدراسة

الكلمة	تكرار الكلمة	نسبة التغطية المرجحة
ترشيد	48	2,22
القرارات	46	2,12
المحاسبي	42	1,94
المالية	40	1,85
الاستثمارية	38	1,75
المالي	34	1,57
النظام	33	1,52
المعلومات	30	1,38
القرار	29	1,34
القوائم	23	1,06
معلومات	21	0,97
مخرجات	18	0,83
الاستثماري	17	0,78
التقارير	16	0,74
المحاسبية	16	0,74
تستخدم	12	0,55

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن إجابات المستجوبين كانت مركزة جدا حول موضوع الدراسة إذ نلاحظ أن هناك تردد كبير للمصطلحات الأساسية الخاصة بهذه الدراسة، إذ بلغ عدد المصطلحات الأكثر ترددا 487 وهو عدد كبير يدل على تركيز الأفراد المستجوبين على المصطلحات الأساسية للدراسة، كما نلاحظ أن مصطلح القرار بلغ عدد الترددات بـ 75 مرة مما يوحي أن الأفراد المستجوبين يركزون بقوة على هذا المصطلح أكثر من المصطلحات الأخرى، وهذا يدل أن الأفراد المستجوبين يهتمون أكثر عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية كما نلاحظ أن الأفراد أيضا ركزوا على مصطلحات نظام، محاسبي، مخرجات، مالي بعدد (33، 16، 18، 34) وهي كلها متعلقة بمخرجات النظام المحاسبي المالي مما يدل على أن الأفراد المستجوبين يركزون بقوة على مخرجات النظام المحاسبي المالي. ومن خلال أيضا

الجدول السابق يمكن القول أن الأفراد المستجوبين قد تكلموا عن مخرجات النظام المحاسبي واتخاذ القرارات الاستثمارية لأن المصطلحات المترددة تدور حول هاذين المتغيرين.
المقاربة اللغوية: وتستخدم لمعرفة مدى التشابه في إجابات المقابلات والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول رقم 09: معاملات قياس التشابه النصي

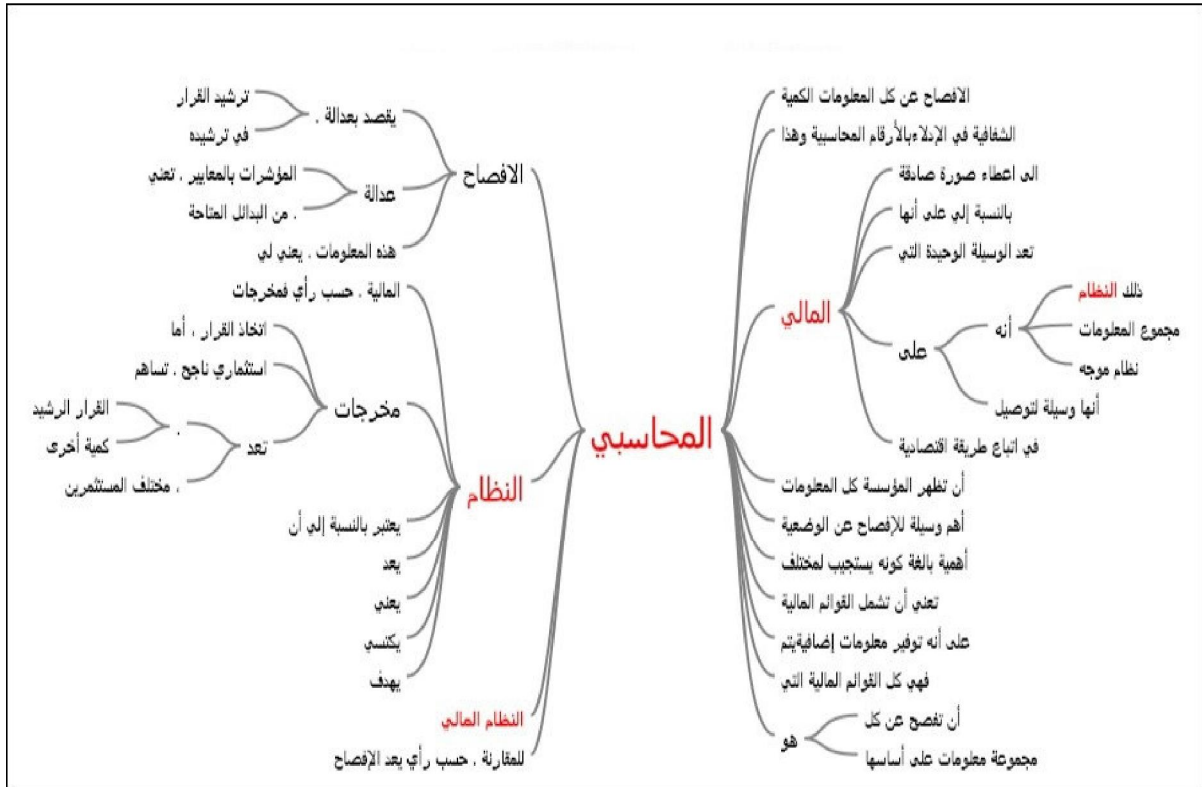
المصدر A	المصدر B	معاملات التشابه النصي لـ Pearson
مقابلة \5\Éléments internes	مقابلة \3\Éléments internes	0,853088
مقابلة \5\Éléments internes	مقابلة \1\Éléments internes	0,851469
مقابلة \3\Éléments internes	مقابلة \1\Éléments internes	0,846838
مقابلة \6\Éléments internes	مقابلة \5\Éléments internes	0,845508
مقابلة \5\Éléments internes	مقابلة \2\Éléments internes	0,8345
مقابلة \6\Éléments internes	مقابلة \1\Éléments internes	0,825312
مقابلة \6\Éléments internes	مقابلة \3\Éléments internes	0,823637
مقابلة \6\Éléments internes	مقابلة \2\Éléments internes	0,821789
مقابلة \6\Éléments internes	مقابلة \4\Éléments internes	0,81125
مقابلة \5\Éléments internes	مقابلة \4\Éléments internes	0,806943
مقابلة \3\Éléments internes	مقابلة \2\Éléments internes	0,805906
مقابلة \2\Éléments internes	مقابلة \1\Éléments internes	0,797834
مقابلة \4\Éléments internes	مقابلة \3\Éléments internes	0,79658
مقابلة \4\Éléments internes	مقابلة \1\Éléments internes	0,794751
مقابلة \4\Éléments internes	مقابلة \2\Éléments internes	0,779954

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن هناك تشابه نصي بين المقابلات الستة إذ يتراوح معاملات التشابه النصي لـ Pearson بين 0,85 و 0,77 وهي قيم تدل على وجود التشابه النصي بين مختلف المقابلات الستة، حيث أن أعلاها كان بين المقابلة الخامسة والمقابلة الثالثة وأدناها كان بين المقابلة الرابعة والمقابلة الثانية، ويمكن تفسير ذلك الى اعتقاد أن الأفراد المستجوبين بأهمية مخرجات النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية فلو لا هذه الأهمية لما كانت الاجابات متشابهة كما تبرز أيضا إدراك الأفراد لمخرجات النظام المحاسبي المالية، ومعرفتهم أيضا بآليات تطبيقه والنواتج التي تنتج عن ذلك.

مقاربة الخرائط المعرفية: فيما يلي الأشكال التي تربط وتوضح علاقة المصطلحات الأساسية للدراسة بباقي الافكار الأخرى الواردة في المقابلات:

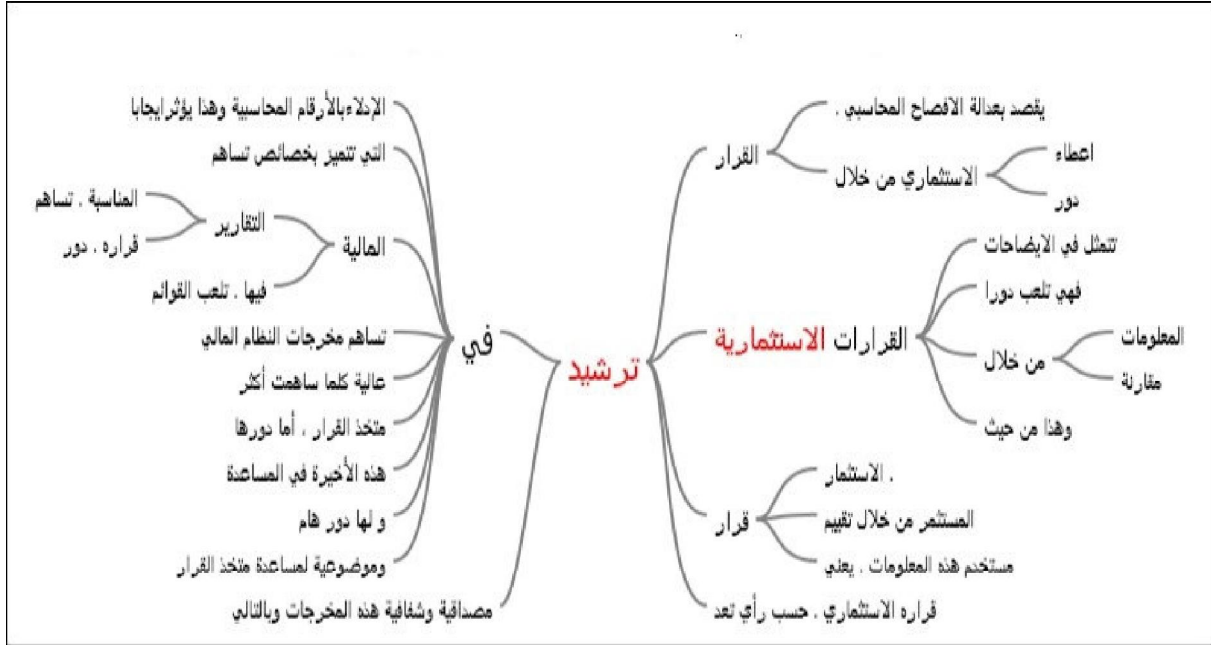
شكل رقم 04: الخرائط المعرفية لمصطلح النظام المحاسبي المالي



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Nvivo

- من خلال الشكل السابق المتعلق بالنظام المحاسبي المالي يمكن :
- هناك ارتباط بين النظام المحاسبي المالي والافصاح المحاسبي وهو مبدأ يقوم عليه هذا النظام فهو بالأساس جاء من أجل الإفصاح عن كل المعلومات المحاسبية؛
 - أكد المستجوبين على ضرورة الشفافية في الإفصاح عن كل المعلومات وهذا يدل على أن هذه الخاصية لها أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للمستثمرين؛
 - يوفر النظام المحاسبي المالي من خلال مخرجاته معلومات أساسية وأخرى إضافية تعطي صورة صادقة ودقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
 - هناك علاقة ارتباط بين مخرجات النظام المحاسبي المالي وترشيد القرارات الاستثمارية، فمخرجات النظام المحاسبي المالي توفر كل المعلومات ذات الجودة من أجل مساعدة المستثمرين في ترشيد قراراتهم.

شكل رقم 05: الخرائط المعرفية لمصطلح ترشيد القرارات الاستثمارية



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من خلال الشكل السابق الذي يظهر علاقات الارتباط بين اتخاذ القرارات الاستثمارية ومخرجات النظام المحاسبي المالي بحيث يجب أن تتوفر:

- جودة المعلومات المحاسبية؛
- عدالة الإفصاح المحاسبي.

كما نلاحظ أيضا أن اتخاذ القرارات الاستثمارية مرتبط بمخرجات النظام المحاسبي المالي من خلال علاقة الارتباط بينه وبين القوائم المالية والتقارير المالية، وهذا يدل ويؤكد أن الأفراد المستجوبين يعتبرون أن القوائم المالية لها دور كبير لاتخاذ القرارات الاستثمارية، فإنه يجب الاعتماد على القوائم المالية والتقارير المالية التي توفر معلومات تتميز بالجودة.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبين أن للقوائم المالية أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك لكون متخذي القرارات الاستثمارية يعتبرون مخرجات النظام المحاسبي المالي توفر معلومات مالية تتصف بالجودة وتساعد المستثمرين على اختيار القرار الاستثماري المناسب بغية تعظيم المكاسب، وعليه فإنه يمكن القول أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في هذه المخرجات تمثل البوصلة والمؤشر الاستراتيجي للمؤسسة سواء كانت معلومات أساسية أو معلومات إضافية مكملة، خاصة في ظل النظام المحاسبي المالي الذي فرض على المؤسسات تقديم معلومات ذات جودة عالية وبالتالي تمكين المستثمرين من ترشيد قراراتهم.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

• أن أي قرار استثماري يبني على أساس مجموعة من الإفصاحات للمعلومات المحاسبية والمالية والتي يتم الحصول عليها من خلال القوائم المالية أو الايضاحات، إذ نجد أن المستثمر بعد حصوله على هذه المعلومات يبدأ في مرحلة اتخاذ القرار، وذلك من خلال اختيار البديل المناسب الذي يحقق أكبر عائد بأقل مخاطرة؛

• توفر القوائم المالية للمستثمر معلومات تتمتع بخصائص وجودة من حيث الملاءمة للقرار المطلوب اتخاذه وإمكانية الاعتماد عليها والثقة فيها لموضوعيتها ومصداقيتها وشفافيتها وإمكانية الاعتماد عليها في المقارنة لاتساقها وتجانسها وثباتها، وتزداد جودة المعلومات المحاسبية كلما توفرت على خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية، مما يساهم في عملية اتخاذ القرار الرشيد ؛

• وافق أفراد العينة على أن القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يحتاجون إليها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية خاصة أن الملاحق لاقط اهتمام كبير، كون دور هذه الأخيرة في الإفصاح مختلف عن السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة والإفصاح عن مختلف المؤشرات التي تهم المستثمرين من عائد السهم وقيم الأسهم والسندات، ليلبيها جدول حسابات النتائج وقائمة الميزانية اللذان يعبران على وضعية المؤسسة ونتائج أعمالها، وفي الأخير قائمة التدفقات النقدية وجدول حركة الأموال الذي بين كل منهما مختلف الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية وتغيرات حركة الأموال.

• بينت الدراسة أن هناك دور إيجابي ذو دلالة إحصائية بين القوائم المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية عند مستوى معنوية 0.05، حيث بلغ معامل الارتباط 46.50%، ومعامل التحديد 21.60%؛

حسب نتائج المقابلة وحسب تحليل برنامج Nvivo تبين هناك :

• أكد المستجوبون على ضرورة الشفافية في الإفصاح عن كل المعلومات المحاسبية والمالية وهذا يدل على أن هذه الخاصية لها أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للمستثمرين؛

• هناك علاقة ارتباط بين القوائم المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية، فمخرجات النظام المحاسبي المالي توفر كل المعلومات ذات الجودة من أجل مساعدة المستثمرين في ترشيد قراراتهم.

الاقتراحات: في ضوء النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية:

• ضرورة احتواء القوائم المالية على مختلف المعلومات الإضافية التي يحتاجها المستثمر وهذا ما يساهم في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية، بالإضافة الى الثبات في إتباع الطرق المحاسبية، لأن تعدد بدائل القياس واختلاف الطرق المحاسبية يؤدي الى صعوبة إجراء مقارنة بين مؤسسة وأخرى مماثلة لها، كما يؤدي هذا إلى إعطاء صورة غير صادقة حول المركز والأداء المالي للمؤسسة وبالتالي اتخاذ قرار استثماري مضلل؛

- تأهيل العنصر البشري لكي تزيد قدرته على تحليل المعلومات المحاسبية وبالتالي ترشيد القرار ، حيث أن قلة الخبرة سيؤدي إلى بعض الغموض؛
- لا بد من توفير المعلومات الدقيقة حول البدائل المتاحة للقرار الاستثماري، لتحقيق جودة أكبر للقرار الاستثماري وإيصال المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب هذا ما سيزيد من اتخاذ القرار المناسب والإفصاح الكامل والجيد لتمكين المستثمرين والمديرين الماليين والمساهمين من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة؛
- يجب أن يحتوي تقرير محافظ الحسابات على كل الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية وذلك بغرض أن يثبت موضوعية ومصداقية هذه القوائم المالية وأن يتميز بخصائص نوعية هذا ما سيساهم مستخدم هذه المعلومات في اتخاذ القرار الرشيد؛
- الحرص على إعداد قوائم مالية مكملة تعبر عن التغيرات في المستوى العام للأسعار، واستخدام التكلفة التاريخية المعدلة أو التكلفة الجارية لبعض عناصر القوائم المالية من أجل تعزيز المعلومات والمؤشرات المحاسبية خاصة في فترات التضخم؛
- العمل على إعادة إصلاح السوق المالي الجزائري من أجل مواكبة التغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجزائري يبقى سوق مالي غير فعال .

الاحالات والهوامش:

- ¹ / سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، دار الرياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 191.
- ² / خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 93.
- ³ / القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 74 المنشورة في 25 نوفمبر 2007.
- ⁴ / بوجدى حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 100، 101.
- ⁵ / رضوان حلوة حنان، مبادئ المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعية الشارقة، الطبعة الأولى، الأردن، 2009 ص 26.
- ⁶ / كمال الدين مصطفى الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006. ص 46.
- ⁷ / محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، 2007، ص 41.
- ⁸ / رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري للتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2000. ص 140.
- ⁹ / Patrick PIGET, Décision d'investissement Incertitude et information, ECONOMICA, Paris, 2011, p9.
- ¹⁰ / زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2005، ص 9.
- ¹¹ / محمد مطر و فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 18-19.
- ¹² / عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 226-227.